

أوراق المتابعة السياسية

حزيران/يونيو
2006

8

انتقال الإمارة بالكويت وعلاقتها بمنظومة الإصلاح - عرض وتحليل لأحداث 2006 -

علي زيد الزعبي*

لم تطلق أزمة الخلافة التي هزت الكويت خلال شهر كانون الثاني/يناير 2006 عهدا جديدا بل أعادت هيمنة المجموعة الحاكمة التي سيطرت على الحياة السياسية الكويتية خلال العقود الأخيرة. ولذا، فلن يتحقق أي إصلاح سياسي جاد في الكويت طالما تستمر النخبة الحاكمة في حماية مصالحها الخاصة في الوقت الذي يطالب المجتمع بوضع حد للفساد وبانفتاح سياسي أكبر. وقد تأكد ذلك عندما طرح موضوع تعديل الدوائر الانتخابية في أيار (مايو) 2006. أن تعمد السلطة إسقاط المشروع يؤكد أن عملية الإصلاح السياسي بعيدة المنال، وأن المرحلة القادمة لن تحمل في طياتها أي نوع من الإصلاحات السياسية والمجتمعية الجادة. فالإصلاح يتطلب تغيير منهج صنع القرار التقليدي والتغلب على الفساد السياسي والمالي وتقليص دور الأصوليين (السنة والشيعية) على الساحة السياسية وإحياء التيارات العلمانية والليبرالية وعودة الدور الإصلاحي التقليدي للطبقة التجارية

طبيعة شكل توارث الحكم في الكويت

يعتبر توارث الحكم من أخطر المسائل التي تواجه الملك، لذا أثر كثير من الأسر الحاكمة ترسيخ عرف لا يختلف عليه المتوارثون، فهناك من جعل ولاية العهد في الابن الأكبر وآخرون تركوه لإرادة الحاكم في تعيين من يريد من أقربائه. وإذا كان تاريخ وراثته الحكم عند آل صباح شهد تعاقبا بين الأخوة (محمد، مبارك، سالم، صباح الثالث)، فإنه كذلك شهد تعاقبا بين الأبناء (عبد الله الأول، جابر الأول، صباح الثاني، جابر الثاني). غير أنه بعد تولي مبارك بن صباح الثاني الحكم تم حصر الوراثة في ذريته وأدرج شرطه

هذا في اتفاقيته مع البريطانيين عام 1899. وقد كاد البريطانيون يخلون بهذا الشرط عندما أرهقتهم سياسات سالم الأول كما تشير وثائقهم التاريخية، إذ اقترح الوكيل السياسي البريطاني على أعيان الكويت آنذاك فكرة خطيرة وهي نقل الحكم إلى واحد من آل صباح من غير ورثة مبارك، وهو جابر بن عبد الله بن صباح الثاني (والد عبد الله الجابر) حاكم جزيرة فيلكا آنذاك، وكان يبلغ من العمر 67 سنة، وهو أخ لمبارك وعم لسالم وجابر، وكان أقوى المرشحين بالنسبة للبريطانيين عام 1918 كوريث للحكم بعد سالم أو كبديل لسالم نفسه. وعندما جاء الكويتيون في عام 1962 لينظموا عملية الاختيار وضعوا شروطا في

(الابن) والشيخ صباح الأحمد (الابن)، بينما حكم ثلاثة من جناح سالم ما يقارب اثنين وثلاثين عاما: الشيخ سالم المبارك (الأب) والشيخ عبد الله السالم (الابن) والشيخ صباح السالم (الابن).

وهكذا سارت الأمور حتى كانون الثاني / يناير الماضي عندما اختار أمير البلاد الجديد صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد (فرع الجابر) أخيه الشيخ نواف الأحمد وليا للعهد، وهو اختيار يعني ضمنا نهاية "شكل الحكم" الذي أخذت به الأسرة طوال العقود الخمسة الأخيرة، كما أنه وكما يرى البعض، إعلان لحصر مسألة الحكم في فرع الأحمد دون سواه، وإن كنت أرى أن حصر الحكم في فرع الجابر أمر مؤقت ولن يكون دائما بسبب البروز السياسي المؤثر للدكتور الشيخ محمد الصباح وزير الخارجية الحالي، والذي يعد ممثلا شرعيا لفرع السالم في الحكم. من ناحية أخرى، يجب أن لا نغفل ذكاء وفضنة الشيخ صباح الأحمد في اختيار الشيخ نواف الأحمد وليا للعهد، وهو اختيار لاقى ترحيبا حارا بين أوساط الأسرة والشعب لسببين: الأول هو نزاهة ونظافة الذمة المالية والسياسية للشيخ نواف، والثاني هو اتفاق معظم أفراد الأسرة الحاكمة (بما فيها الخصم السياسي الرئيسي للشيخ صباح وهو الشيخ سالم العلي) على أن الشيخ نواف يمثل الاختيار الأسلم والأفضل بسبب علاقته الوثيقة والمتوازنة مع جميع أطراف الصراع على الحكم.

النقطة الأخرى التي بودي أن أشير إليها لأهميتها هي: هل سيستمر شكل الحكم محصورا بأسرتي الجابر والسالم؟ بزعمي الخاص، أن شكل الحكم لن يستمر بهذه الوتيرة التي اعتادت عليها الأسرة الحاكمة والشعب الكويتي، وسيشهد المستقبل شكلا مختلفا من الحكم لم تعهده الكويت سابقا. وهذا الشكل الجديد سوف يركز في مقوماته على مجموعة من التحالفات التي ستؤدي إلى اختيار الحاكم والطبقة النخبوية التي ستحكم معه في كل مرحلة سياسية من مراحل تاريخ الكويت. بعبارة أدق، سوف تكون هناك تحالفات داخل الأسرة الحاكمة مدعومة من أفراد ينتمون إلى أفرع مختلفة من الأسرة. وما يميز هذه التحالفات هو قيامها على مجموعة من الولاءات والمنافع والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسوف يكون التأثير في هذه التحالفات مقصورا على الأسرة التي سيكون بمقدورها امتلاك كل أدوات التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المستقبل. إلا أن الصورة ستختلف إذا حدث تغيير في طبيعة توزيع الدوائر الانتخابية وتحويلها من 25 دائرة إلى 5 دوائر، هنا سوف يكون تأثير الأسرة على الوضع السياسي محدودا وغير فعال كما هو عليه الآن.

الدستور الكويتي تضمنتها المادة الرابعة منه، إذ اشترطت التالي:

أن يكون ولي العهد رشيدا عاقلا، أي يدرك الأمور ويعي ما حوله ويتخذ قراراته بإرادة من عنده ودون إملاء من أحد.

حصر الحكم في ذرية مبارك صباح الثاني.

أن يكون ابنا شرعيا من أبوين مسلمين. وأن تتم تركية ولي العهد من الأمير القائم لواحد يختاره أو ثلاثة يختار أحدهم مجلس الأمة، وفي كلتا الحالتين اشترطت مبايعة المجلس له في جلسة خاصة حتى يستوفي شرعيته الدستورية.

وبهذا أصبحت الأطراف المعنية بعملية توارث الحكم هي الأمير والأسرة ومجلس الأمة، وخلاف هذه الشروط، لا يوجد نظام يضبط اختيار ولي العهد من بين تشعبات وتفرعات الذرية. غير أن ثلاثة أعرف مستقرة حكمت مسألة الوراثة حتى قبل صدور النص الدستوري:

العرف الأول: هو حصر الوراثة في ذرية مبارك من الذكور الذين يتصل نسبهم بمبارك بن صباح الثاني، وكان ذلك احترازا لإبقاء الحكم في أسرة الصباح، فخلف النساء قد يذهب بعيدا عن آل صباح طالما الأبناء ينسبون إلى آبائهم.

العرف الثاني: وهو أن استحقاق الوراثة ينحصر في كبار السن من الممارسين للعمل السياسي والراغبين في تسلّم المنصب، إذ لم يشهد تاريخ الكويت السياسي على الأقل منذ حكم مبارك بن صباح الثاني قفزا من جيل الصغار أو تجاوزا لجيل الكبار، وظلت الأسرة منذ بواكير عهدها بالحكم تسند مهمة قيادة الأسرة والبت في شؤونها لجيل الكبار مقدما هذا البروتوكول على كل الاعتبارات السياسية والرسمية داخلها.

العرف الثالث: فهو الحرص الشديد لدى الأسرة على إبقاء اختيار وريث الإمارة مسألة محصورة داخل نطاقها.

شكل الحكم منذ عام 1962

منذ عام 1918 انحصر نظام توارث حكم الإمارة في فرعين من ذرية مبارك الصباح هما جناح جابر وجناح سالم، استنادا إلى أنه لا أحد من جناح حمد وجناح ناصر وجناح عبد الله قد ورث الحكم قط من بعد مبارك بن صباح الثاني، إذ حكم الكويت ثلاثة من جناح جابر ما يقارب ثماني وخمسين سنة حتى الآن: الشيخ احمد الجابر (الأب) والشيخ جابر الأحمد

ولكن التنحية تتطلب غالبية الثلثين لدى تصويت مجلس الأمة على ذلك".

وفي اليوم التالي (2006/1/16)، اجتمع بعض نواب مجلس الأمة برئاسة السيد جاسم الخرافي للتشاور حول إجراءات نقل الإمارة. ورغم أن الهدف المعلن للاجتماع كان تشاوري، إلا أنه كان يعبر ضمناً عن توجه رئيس المجلس وبعض النواب نحو تفعيل المادة 60 من الدستور، والمتعلقة بشأن القسم وصلاحيات الأمير، والتي تنص على التالي: "يؤدي الأمير قبل ممارسة صلاحياته، في جلسة خاصة لمجلس الأمة، اليمين الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور و قوانين الدولة، وأدود عن حريات الشعب و مصالحه وأمواله، وأصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه". وقد أوضح الخبراء الدستوريون في مجلس الأمة الخصائص التالية بشأن القسم: (1) يجب أن يكون القسم بصوت مسموع فليس هناك قسم مكتوم، (2) يكون القسم مباشراً، أي يجب أن يؤديه الشخص نفسه و لا يمكن لهذا الشخص أن يسر بالقسم إلى شخص بجانبه يؤديه عنه، (3) تأدية القسم علنية يطلع عليها الناس جميعاً و لا يجوز أن يتولى حاكم شئون إدارة بلاده سراً. وقد تم اللجوء إلى هذه الفقرة الدستورية بسبب الحالة الصحية للشيخ سعد والتي تمنعه من القدرة على تأدية هذا القسم.

إلا أن مجموعة صغيرة، ولكن مؤثرة، من النواب يترأسها احمد السعدون اتخذت موقفاً مناوئاً يذهب إلى ضرورة تسلم الشيخ سعد العبد الله لدفة الحكم. فقد أعرب السعدون عن تأييده للرأي القائل بالتساهل في مراسم أداء سمو الأمير الشيخ سعد العبد الله اليمين الدستورية، نافياً وجود أزمة في هذا الشأن. وذهب إلى أن النصوص واضحة وصريحة، كما أن هناك سوابق على مثل هذا التوجه. أما بالنسبة إلى قسم الدستور، فقد أفاد السيد السعدون "أنه منصوص عليه في الدستور ولا خلاف على ذلك. لكن أيضاً أن نعود بالسوابق وكيفية أداء القسم وليس مثل ما يقوله بعض الخبراء الدستوريين الذين يحاولون أن يفصلوها بالشكل الذي يريده بعض الأطراف".

وقد أستمثر الشد والجذب السياسي، الدستوري أحياناً وغير الدستوري أحياناً أخرى، طيلة الخمسة أيام اللاحقة، معلنة دخول البلد في حالة "أزمة سياسية" لم تشهدا من قبل. فقد كان هناك من يرى ضرورة تنحية الشيخ سعد العبد الله لظروفه الصحية، وهناك من يرى أن الشيخ سعد يمثل رمزا وطنياً والرموز "لا تنحى". وفي أثناء ذلك وجه سمو أمير البلاد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح إلى رئيس مجلس الأمة رسالة

الصراع على الحكم - عرض مختصر لأهم الأحداث

أعلن مجلس الوزراء خبر وفاة أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد يوم الأحد 15 / 1 / 2006. وقد بدأت الأمور هادئة في اليوم الأول، إذ أعلن مجلس الوزراء (الذي يرأسه الشيخ صباح الأحمد) ضرورة تطبيق المادة الرابعة من الدستور من قانون توارث الإمارة والتي تنص على "أن ولي العهد (...) يصبح وبشكل تلقائي أميراً للبلاد في حال خلو مسند الإمارة"، وبهذا يكون الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح أمير الكويت الحالي. كما أعلن أن " المناداة بولي العهد أميراً للبلاد يعتبر إجراء شكلياً ويسمى في الفقه الدستوري إجراء كاشفاً وليس منشأً لحقيقة كون ولي العهد تحول تلقائياً أميراً". وهذا ما دعمته النصوص الدستورية التي ترى انه يجوز أن تتم المناداة من قبل مجلس الوزراء إلا إنها في كل الأحوال لا تقدم ولا تؤخر في مسألة انتقال الحكم إذ أن ذلك مسألة محسومة دستورياً، حيث انه (حسب المادة 60 من الدستور)، فان على الأمير وقبل أن يمارس اختصاصاته أن يؤدي اليمين الدستورية في جلسة خاصة لمجلس الأمة لإعطائه السند الدستوري للمباشرة في ممارسة اختصاصاته. إلا انه "الوقام بمباشرة بعض الأمور في الفترة ما بين المناداة به أميراً وأداء اليمين الدستورية في مجلس الأمة فلا شيء عليه في ذلك وتعتبر من الإجراءات السلمية باعتباره أميراً للبلاد".

إلا أن الأمور سرعان ما انقلبت رأساً على عقب، خاصة وأن بعض الأطراف في الأسرة الحاكمة (خاصة من فرع الجابر) توجست الخوف من تحركات الشيخ سالم العلي (كبير الأسرة وكبير فرع السالم) وقوة تأثيره على الشيخ سعد العبد الله والمحيطين به، خاصة وأن شائعات قد سرت بأن الشيخ سالم العلي قد رتب مع الشيخ فهد سعد العبد الله، ومجموعة أخرى من الشيوخ المناوئين للشيخ صباح الأحمد، إصدار جملة من المراسيم الأميرية التي سيتم من خلالها تنحية الشيخ صباح الأحمد والآخرين من فرع الجابر، واستبعادهم من الحكم ومجلس الوزراء. بناءً على تلك الشائعات، استخدم مجلس الوزراء الحالة الصحية للشيخ سعد عذراً لتنحيته عن الحكم، وذلك عبر استخدام الفقرة الدستورية من قانون توارث الإمارة والتي تنص على "أداء اليمين الدستورية من قبل الأمير الجديد أمام مجلس الأمة يعتبر شرطاً لممارسة اختصاصاته..."، موضحة أن "في حال عدم قدرة الأمير الجديد على أداء اليمين الدستورية المطلوبة لممارسة اختصاصاته فلمجلس الوزراء وحده أن يطرح فكرة تنحية الأمير ووفقاً للأوضاع التي حددها قانون توارث الإمارة،

نتيجة القرار الذي وافق عليه، وبالإجماع جميع النواب الـ 49 (النائب الـ 50 وزيراً في الحكومة) والوزراء الـ 16 من خلال التصويت على تفعيل المادة الثالثة من قانون «توارث الإمارة»، ليعلن المجلس بذلك خلو مسند الإمارة وانتقال الصلاحيات الأميرية وفقاً للإجراءات الدستورية إلى سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بصفة نهائية إلى أن تتم إجراءات مناداة أمير البلاد الجديد. وبعد التصويت مباشرة، وصل خطاب التنازل موقعا ومختوماً إلا أنه لم تعد له فائدة لأن الأمر حسم دستورياً.

هل ما حدث يعكس بوادر إصلاح مستقبلي؟

أولاً، لنكن مدركين لأمر في غاية الأهمية هنا وهو أن مقولة "العهد الجديد" (التي تشير ضمناً إلى مرحلة ما بعد الأزمة حيث أصبح صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد أميراً للبلاد)، هي مقولة علمياً وعملياً (واصطلاحياً) غير صحيحة. إن مفهوم "العهد الجديد" (وهي إشارة رمزية للإصلاح والتقدم على المرحلة السابقة) تعني بالضرورة دخول لاعبين سياسيين جدد إلى الساحة السياسية الكويتية وتحمل في أجندتها أفكاراً واستراتيجيات جديدة. وما حدث في الكويت هو عكس ذلك! فالعهد الجديد يضم بين ظهرانيه اللاعبين السياسيين الرئيسيين في البلد منذ عام 1999. إن من يحكم الكويت الآن هو "العهد القديم" نفسه الذي كان مسيطراً ومؤثراً على الحياة السياسية والفعلية في الكويت في السنوات الأخيرة. وهذا معناه استمرارية النهج القديم في حكم وقيادة البلاد، وأن الوضع الحالي يعكس المقولة اليونانية القديمة "لا جديد تحت الشمس".

ثانياً إن مسألة "انتقال الإمارة" وما أرتبط بها من أحداث مؤسفة كادت أن تعصف باستقرار ووحدة الكويت، تعد أمراً بالغ الأهمية من حيث الوصف والتحليل. لقد عاشت الكويت عشرة أيام قلقاً ومزعجة على المستويين السياسي والاجتماعي، عشرة أيام أصابت الكويت بـ "إرهاق سياسي" لا زالت آثاره ظاهرة حتى يومنا هذا، ومن المتوقع ألا تنتهي في المستقبل القريب.

إن خطورة أحداث تلك الأيام العشرة لا تكمن في مسألة خلاف أسري بين أفراد الأسرة الحاكمة فقط، وإنما تعكس في حقيقتها النقاء مصالح التحالفات السياسية بين أطراف متعددة، من داخل الأسرة الحاكمة ومن خارجها، وهي تحالفات تهدف - في معظم الوقت - إلى تحقيق طموحاتها واستراتيجياتها السياسية-الاقتصادية بغض النظر عن مصلحة العباد والبلاد، ودون منح أي نوع من الاعتبار للأبعاد الدستورية أو القانونية.

لتحديد جلسة خاصة للمجلس لأداء اليمين في ما يلي نصها:

"السيد رئيس مجلس الأمة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
استناداً للمادة 60 من الدستور، فقد قررت أداء اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في جلسة خاصة في الساعة السادسة والنصف مساءً يوم الأحد 22 ذي الحجة 1426 الموافق 22 يناير 2006
عليكم إخطار مجلس الأمة بالرغبة الأميرية وفقاً للدستور".

وقد رد مجلس الوزراء على هذا الطلب في جلسته الطارئة بتاريخ 2006/1/21 بضرورة تفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة بشأن الشروط أو القدرة على تولي الإمارة. ومضى مجلس الوزراء بتاريخ 2006/1/22 قداماً في تفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتقارير الطبية اللازمة بالإضافة إلى إعداد كتاب يطلب تحديد موعد جلسة خاصة يتم خلالها إتمام الإجراءات اللازمة لتفعيل المادة الثالثة من هذا القانون.

إلا أنه في اليوم التاسع من الأزمة (2006/1/23)، أعلن رسمياً تنحى سمو الأمير الشيخ سعد العبد الله وتنزله عن منصبه لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الذي سينادي به أميراً للبلاد. وقد تم الإعلان عن ذلك بعد اجتماع ضم أطراف الصراع: الشيخ سالم العلي والشيخ صباح الأحمد. ويمكن القول بأن قبول الشيخ سالم العلي لمسألة تنازل الشيخ سعد العبد الله كان نتيجة بروز تأييد نيابي عارم يصل إلى 44 صوتاً نيابياً (من إجمالي عدد المجلس والذي يبلغ 50 عضواً) لطلب تنحية الأمير الشيخ سعد العبد الله ومبايعة الشيخ صباح الأحمد، وهو عدد يفوق ما نص عليه الدستور في حالة التنحية، إذ يرى الدستور ضرورة الحصول على عدد ثلثي أعضاء المجلس للموافقة على إصدار قرار تنحية الأمير.

إلا أنه في اليوم العاشر والأخير من الأزمة (2006/1/23)، لم يصل كتاب التنازل إلى مجلس الأمة كما هو مقرر لأسباب خاصة بأسرة الشيخ سعد العبد الله، إذ رفض بعضهم مسألة التنازل قبل الحصول على ضمانات تتمثل في استحقاقات سياسية ومستحقات مالية. وقد ظلت جلسة مجلس الأمة معلقة من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً على أمل وصول كتاب التنازل. واضطر أعضاء السلطينتين، وبعد جلسة تعطلت أربع مرات، إلى التصويت على تنحية أمير البلاد الشيخ سعد العبد الله ومبايعة الشيخ صباح الأحمد أميراً للبلاد. وجاءت

- سيطرة التيارات الدينية الأصولية (السنية والشيعية) على الساحة السياسية الكويتية في الثلاثين سنة الأخيرة.

- ضمور الدور السياسي للتيارات العلمانية والليبرالية (وغيرها من التوجهات السياسية الإصلاحية) في العقد المنصرم الأخير.

إن اعتقادنا بصعوبة تحقق أي نوع من الإصلاح السياسي في ظل "العهد الجديد" و"الحكومة الجديدة"، ليس ضرباً من الظنون أو القراءة غير الموضوعية للواقع السياسي، وإنما ناتج عن إدراك وفهم صحيح لتطلعات ورغبات فئة مؤثرة في "الأسرة الحاكمة" تدعمها مجموعة من "المتنفذين والتجار"، والذين يريدون إبقاء الوضع على ما هو عليه لأنه يخدم طموحاتهم ويحقق أهدافهم السياسية والاقتصادية. ولعل مثالنا الحي على ذلك هو "الكيفية التي تناولت بها الحكومة الجديدة مسألة تعديل الدوائر"، وكيف تخلت الحكومة عن مشروعها الإصلاحي هذا تحت ضغوط الشيخ أحمد الفهد والوزير محمد بن شرار ورئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، والذين رأوا في هذا التعديل ضرراً يمس بتأثيرهم السياسي ويحد منه. وقد أدى هذا التصرف إلى إدخال البلد مرة أخرى إلى دائرة التوتر والاحتقان السياسي.

إن اقتراح اللجنة الوزارية تحويل الكويت من 25 دائرة انتخابية إلى 5 دوائر، باعتبار هذا التوجه يمثل الإصلاح السياسي الأفضل للكويت، كما أنه يقلص من الظواهر السلبية لقانون الدوائر السابق الذي ساهم بتأصيل ظاهرة الفساد في المجتمع، قد لاقى قبولا شعبياً كبيراً لدى معظم قطاعات الشعب الكويتي، كما أيدته 29 نائباً في مجلس الأمة بينما عارضه 19 نائباً فقط. أما في مجلس الوزراء فقد أيدته 9 وزراء (منهم رئيس مجلس الوزراء) ورفضه 4 منهم وأمتنع وزيرين. وكل هذه المؤشرات تبين أن ذهاب الحكومة بمشروعها الجديد إلى البرلمان سوف يتم بنجاح لوجود أغلبية من الأصوات (38 صوتاً) التي تضمن تمريره.

إلا أن الحكومة وفي يوم السبت الموافق 2006/5/13، أي قبل جلسة 2006/5/15 التي كان من المقرر أن تقدم بها مشروع تعديل الدوائر من 25 دائرة إلى 5 دوائر، تقدمت بمشروع جديد يهدف إلى تحويل الكويت إلى 10 دوائر. ورغم تملص الحكومة وتخاذلها في التعاطي مع مشروعها القديم، ورغم أن الأغلبية البرلمانية استاءت من هذا التصرف غير المسئول، إلا أنها رأت ضرورة مناقشته في جلسة 2006/5/15 على اعتبار أن مقترح العشر دوائر يبقى في كل الأحوال أفضل من الوضع السابق للدوائر والمتمثل في 25 دائرة. أما المفاجأة (أو الصدمة) التي

والأغرب من ذلك، أن الدستور، ورغم أن الكل يدعي التمسك به، كان الضحية الرئيسية للصراع والخلاف. فإذا كان الكل قد لجأ إلى الدستور للتأكيد على وجهة نظره، فإن هؤلاء أنفسهم قد انتهكوا الدستور مرات ومرات في تصرفاتهم النابعة من مصالحهم الضيقة. لناخذ على سبيل المثال موقف بعض أفراد الأسرة الحاكمة التي يقفون ضد الدستور على اعتبار أنه يقلص من صلاحياتهم. هؤلاء أنفسهم أخذوا ينادون بضرورة تطبيق الدستور في مسألة الخلاف الدائر بين جناح الشيخ صباح الأحمد وجناح الشيخ سالم العلي!

إنصافاً للدستور، وإنصافاً للكويت، فإنني أرى ضرورة التأكيد على أن مسألة اللجوء إلى الدستور للاحتكام إليه لعزل أمير البلاد الشيخ سعد العبد الله، ما كان لها أن تتم لو لم يضمن مجلس الوزراء (لاسيما رئيسه السابق الشيخ صباح الأحمد) عدد الأغلبية من أصوات أعضاء مجلس الأمة لإنجاح مسألة العزل. وهذا العدد لم يكن من السهل الحصول عليه لولا وجود حلف "سياسي-اقتصادي-تاريخي" بين رئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ صباح الأحمد الصباح ورئيس مجلس الأمة الحالي جاسم الخرافي. لقد كان هذا التحالف، في مقابل هشاشة تحالف الطرف المناوئ، هو الفيصل في تحقيق مسألة عزل الأمير السابق ومبايعة مجلس الأمة للشيخ صباح الأحمد أميراً للبلاد. وهذا معناه أن مبايعة الأسرة الحاكمة للشيخ صباح أميراً على البلاد كانت مبايعة صورية غير حاسمة، وهي سبب مساعد وليس رئيسي كما يعتقد البعض. هذا ما حدث بالفعل، رغم أنني شخصياً كنت، ولا أزال، اعتقد بأحقية الشيخ صباح الأحمد في تولي مسألة الحكم بسبب (1) الوضع الصحي غير المريح للشيخ سعد العبد الله، و(2) قدرة الشيخ صباح الأحمد على إدارة الدولة في هذه الظروف الصعبة.

ولكن، ولأن الأمور آلت إلى ما آلت إليه، فإن التساؤل المهم الذي نختم به هذا التقرير هو: هل هناك مؤشرات جادة لإصلاح سياسي مستقبلي؟ شخصياً، ومن خلال فهمي للواقع السياسي الاجتماعي الكويتي، فإنني على قناعة تامة بأن المرحلة القادمة لن تحمل في طياتها أي نوع من الإصلاحات السياسية والمجتمعية الجادة، لعدة أسباب هي:

- سيادة العقلية التقليدية المحافظة على صنع القرار في الدولة والحكومة.
- استشراف ظاهرة الفساد السياسي-المالي بين أعضاء البرلمان.
- ابتعاد الطبقة التجارية عن لعب أي دور سياسي إصلاحي كما كانت تفعل تاريخياً، وحصص نشاطاتها في الأعمال التجارية البحتة في العقدين المنصرمين.

إن هذا التصرف غير السليم من قبل الحكومة، واستخفافها بعقول ممثلي الأمة من النواب، واستهانتها بالرغبة الحارة لدى الشعب الكويتي في عملية الإصلاح، فدأخلت البلد في حالة من التوتر السياسي الذي صاحبه ظواهر غير صحية مثل انتشار رجال الأمن والشرطة حول مجلس الأمة لمنع المواطنين من حضور جلسة مناقشة المشروع وللحد من تظاهرات المواطنين ضد هذه التصرفات الحكومية السيئة.

إن سقوط مشروع تعديل الدوائر يؤكد على أن عملية "الإصلاح" بعيدة المنال طالما أن العقلية التي تتحكم في اللعبة السياسية هي عقلية جامدة ترفض التطور والتحول والإصلاح، وتسعى في الوقت ذاته إلى تفصيل كل شيء وفق مصالحها الخاصة، وتريد - أيضاً- تحويل المواطن الكويتي من إنسان حر مفكر إلى إنسان تابع مطيع.

انتابت الجميع فتمثلت في تأييد الحكومة للنواب الـ 19 المعارضين لمسألة التعديل، وذلك عندما صوتت وإياهم على تحويل المشروع إلى "المحكمة الدستورية" لأن فيه مطالب قانونية ودستورية! والسؤال الذي أذهل الجميع هو: إذا كان المشروع يعاني من مشاكل قانونية ودستورية، فلماذا -إذا- قدمته الحكومة؟

وكان الجواب هو أن الحكومة، وبتعمد، قد "دست السم في العسل" لكي تؤجل المشروع إلى أجل غير مسمى، لأن تحويل المشروع إلى المحكمة الدستورية سيأخذ بالطبع وقتاً طويلاً قد يصل إلى ثلاث سنوات.

أوراق المتابعة السياسية

- ماذا يحدث في موريتانيا؟ تحليل للمرحلة الانتقالية بعد الانقلاب - محمد أمين ولد أباه - حزيران/يونيه 2006
- سوريا: أي إصلاحات لعاصفة على الأبواب؟ - سمير العيطه - نيسان/أبريل 2006
- الناخب الفلسطيني: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة - خليل شقافي - آذار/مارس 2006
- الانتخابات المحيرة: خطوات إلى الأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية - محمد عبد السلام - شباط/فبراير 2006
- السلام والدستور في السودان - حيدر إبراهيم - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات الرئاسية المصرية: حدود عملية الإصلاح - عمرو الشوبكي - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية 2005 - باسكال مينوريه - كانون الثاني/يناير 2006

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا

www.arab-reform.net